السنة الثالثة والخمسون والأربع مئة

فيها في يوم الجمعة غُرَّة المُحرَّم تُوفِّي السلطان ابن أبي الأغر دُبيس بن مَزْيَد، وكان أبوه قد أهَّله أن يكون موضعه، وكان المميز لذلك من بين إخوته، وكان الخليفة في السنة الماضية قد طلب ردَّ خاتون زوجته إلى دار الخليفة، وكان قريش قد بعث بها إلى السلطان بالري، فتأخَّرت عن الوصول، حتى ورد في هذا الشهر أبو يحيى سعد بن صاعد قاضي الري، مع صلف قهرمانة الخليفة [وموفق خادم الخليفة الخاص، وكان الخليفة] قد بعث بهما ليحملا إليه أرسلان خاتون زوجته، فعادا بغير شيء، وكان مع القاضي رسالةٌ من السلطان إلى الخليفة تتضمن خطبة السيدة بنت الخليفة، فثَقُل ذلك عليه. وقيل: إن صلفاً عرضت للسلطان بذلك وأطمعته فيه، وتكلَّم قاضي الري في بيت النُّوبة كلاماً يشبه التهدُّد، فأجاب الخليفة إلى ذلك إجابةً خلطها بالاقتراحات التي ظنَّ أنَّها تبطل الأمر، وقال: ما جَرَتْ بهذا عادة لأحد من الخلفاء، وركنُ الدين عضدُ الدولة وركنُها، والمحامي عنها، والماحي لكلِّ أذى منها، وما هذا ممَّا يجوز؛ سومُنا إيَّاه، ومطالبتُنا به. وتردَّد في ذلك ما انتهى إلى إجابته، ثم اقترح عن ذلك تسليمَ واسط وما كان لخاتون زوجة السلطان من الأملاك والرسوم في سائر الأصقاع، وثلاث مئة ألف دينار قهراً، وأن يكون مقام السلطان ببغداد ولا يرحل عنها. فقال العميد أبو الفتح ـ وكان المُخاطَب مع ابن صاعد يُحكم نظره ببغداد ـ أمَّا الملتَمَس من المهر وغيرِه فمُجابٌ إليه من جهتي عن السلطان، ولو أنه أضعافُه، فإن أمضيتم الأمر، وعقدتُم العقد، سَلِمَ جميعُه، وأما مجيء السلطان إلى بغداد ومقامه فيها فهذا أمر لا بُدَّ من عرضه عليه. وندب في جواب هذه الرسالة للخروج إلى الري أبا محمد رزق الله بن عبد الوهاب التميمي القاضي، وأصحبه بذكره، ورسم له الخطاب بالاستعفاء من ذلك، فإن تمَّ فهو المراد، وإلا سلَّم ليذكره إليه على مضض وكُره، ورسم[1] له أن يستعين بعميد الملك على ذلك، وأنفذ معه الكامل أبا الفوارس طراد بن أبي تمام نقيب

(١) في (ف): وسلم.

الهاشميين وأبا نصر غانم صاحب قريش بن بدران في رسالة من الخليفة في العفو عن قريش، وإظهار رضا السلطان عنه، والتقدُّم بردِّ أعماله المأخوذة عنه، وكان قد بذل للخليفة عشرة آلاف دينار، وقدَّم منها ثلاثة آلاف، وحلف له الخليفة على صفاء النية والتجاوز عما مضى والعفو عنه، وبعث الخليفة للسلطان خلعاً وهدايا[١].

وفي ربيع الأول قَبِلَ قاضي القضاة أبو عبد الله الدامغاني شهادةَ أبي جعفر بن أبي موسى الهاشمي وأبي يعلى يعقوب بن إبراهيم الحنبلي وأبي الحسن المبارك بن عمر الخرقي[٢].

وفيه ورد الأمير أبو الفتح منصور بن أحمد بن دارست من شيراز للنظر في أمور الخليفة، فاستدعى له، وشرح القصة أن الخليفة لمَّا عاد من الحديثة استَخْدَمَ أبا تراب ابن الأثيري في الإنهاء وحضور المواكب، ولقَّبه حاجبَ الحُجَّاب عِزَّ الأمة، وجلس على باب الغربة، وقد كان خرج مع الخليفة إلى الحديثة وخدمه، وقام بكبير أمره وصغيره، وجميع خدمه وأغراضه، وصلح له، وقيل للخليفة: إن عميد الملك يؤثر هذا المنصب. فكَرِه أن يعلم إيثار عميد الملك له فلا يرشِّحه، فراسله بالجميل، وقال: ما بقي بعد أبي القاسم مَنْ يصلُح لهذا إلا أنت، ويجب أن يُقرَّر مع ركن الدولة[٣] ذلك، فأظهر عميد الملك الامتناع إظهاراً أراد في جوابه إلزاماً، فأمسك الخليفة عن الخطاب، وكان عميد الملك إذا دخل دار الخليفة تجنَّب المكان الذي فيه أبو تراب، وخرج عميد الملك من بغداد وهو غير طيب القلب بهذا السبب، واتفق أن أبا منصور ابن يوسف عاد إلى بغداد من أسر البساسيري، فآذاه[٤] أبو تراب، فاستوحش منه، ثم وقع الخوض فيمن يصلح لخدمة الخليفة، فذكر ابنُ يوسف أبا الفتح بن دارست، وقال: رجل غني، واسع الحال، مأمون الأفعال، وكان على خزائن الملك أبي كاليجار بن بُويه، مع سلامة صدره وثقته. فكتب الخليفةُ إليه يستدعيه [فوصل فاستكتبه

(١) الخبر بمعناه في المنتظم ١٦/ ٦٥ـ٦٦ .

(٢) الخبر في المنتظم ١٦/ ٦٧ .

(٣) في (ف): ركن الدين.

(٤) في (خ): فإذا هو، والمثبت من (ف).

وخلع عليه، وعزَّ على عميد الملك، فكتب إلى الخليفة][1] عن لسان السلطان كراهيته له، ويشير بأن لا يُستخدم، فقال الخليفة: لو ورد هذا الكتاب قبل أن نَسْتَدعيه لكان، أمَّا بعد ما فارق بلدَه وأهلَه وعرف الناس خبرَه فلا يمكن. ولزم أبو تراب دارَه، واستقلَّ ابنُ دارست في الخدمة، وأوصله الخليفة إليه، وكانت خِلعتُه قميصَ قصب، وجُبَّةَ سِقْلاطون[2]، ودُرَّاعةً سوداء، وعِمامةً سوداء مُشبكةً مُذهَبةً بذؤابة، وبغلةً بمركب ذهب، ودَواةً مُحلَّاةً، وسيفاً تحت ركابه، وكتب عهده.

وفيه عَزَلَ السلطانُ أبا الفتح عميد العراق، وولَّى أبا أحمد بن عبد الواحد بن الخضر النهاوندي، ولقَّبه رئيسَ العراقَيْن، وأذِنَ له في القبض على أبي الفتح عميد العراق، وبلَغَه، فالتجأ إلى دار الخليفة، فلم يقدروا عليه.

وفي ربيع الآخر جهَّز السلطانُ العساكر إلى قلعة كُردكوه، وكان بها ابنُ عمه قُتُلْمِش، قد تحصَّن بها، وانضمَّ إليه التركمان والأتراك، فكسرَ عسكرَ السلطان، وأوقع بهم.

وفيه دخل رئيس العراقَيْن بغداد، واجتاز بدار الخليفة، ولم يدخل إليها، ونزل في خيم تحت دار المملكة، ومنع أصحابه من العبور إلى الجانب الغربي، وأذِنَه الناس، ومدَّ يده إلى إقطاع الخليفة وغيره، وصرف أناسٌ من الهاشميين غلامين له، فبعث غلمانه في السفن، فرموا التاج بنُشَّابَتِين، وأخذوا زورق الخليفة فيه شعير، وانزعج الخليفة والناس، وجرت منه أسباب ثُقُلَت على الخليفة، ثم عُوتب، فلم يُفِدْ معه عتاب.

وفي ربيع الآخر قَدِمت أرسلان خاتون إلى دار الخلافة ومعها عميد الملك وجماعة من الحُجَّاب، ومعهم المهر والجهاز؛ لتحرير أمر الوصلة ببنت الخليفة.

ذكر القصة:

قد ذكرنا وصية خاتون للسلطان وإرساله لابن صاعد مع الكامل أبي الفوارس التميمي وغانم صاحب قريش وابن المعوج، ورَدَّ بكُتب ابن وثَّاب تتضمن خدمتَه، وأن يقطع خطبة صاحب مصر من حَرَّان والرقة، ويقيم الخطبة للخليفة والسلطان، فلمَّا

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة من (ف).

(٢) سِقلاطون: نوع من الحرير المزركش بالذهب، والذي يُنسج منه في بغداد، ذو شهرة عظيمة. تكملة المعاجم لدوزي ٦/ ٩٦ .

وصلنا إلى هَمَذان ـ وكان السلطان بها ـ اجتمعوا به، وأعطوه الكتب، وقدَّم التميمي هدية الخليفة وهي جُبَّةُ ديباج مُذْهبة مفرجة، وفَرَجيةَ نسيج بالذهب، وعمامةً مُشبكةً مُذْهبةً، وطرح الفَرَجية على كتفيه، وقاموا وحضروا من الغد في دار المملكة. وقيل: هذه الجُبَّة الكريمة الملتمَسة جهاز أُعِدَّ لها، وخدمةٌ عُجِّلَ بها، وكان فيها صدر بيت مُوزَر مفروش فيه سِماط ذهب، فيه تماثيل.

قال عميد الملك: يوفي وزنه على أربع مئة ألف مثقال، وبيت مثله من السنجاب، قيل: قيمته مئة ألف دينار، وبيت سِمُّور مثله، وبيت أبو قَلَمُون[1]، وعدة بيوت من ذلك الجنس، وشيئاً كثيراً من الجواهر واليواقيت، وانصرفوا، وبقي أبو محمد التميمي، فإنه خلا بعميد الملك، وفاوضه فيما ورد فيه، وعرض عليه التذكرة بعد المشافهة بالاستعفاء، فقال له: هذه الرسالة والتذكرة لا يَحسُنُ عرضُها، فإن الامتناع لا يَحسُنُ بعد السؤال والضراعة، ولا المطالبة بالبلاد والأموال، بإزاء الرغبة في الافتخار والجمال، ومتى طَرَقَ هذا سمعَ السلطان علم أن الرغبة في الشيء لا فيه، فربما تغيَّرت نيَّتُه، وكان منه ما لا يؤثره، وهو يفعل في جواب الإجابة أكثرَ مما يُطلَبُ منه. فقال له التميمي: الأمر إليك، والتعويل عليك، فافعَلْ ما تراه. والآن له القول، فسكن عميد الملك إلى ذلك، وبنى عليه، وطالع السلطان بأنَّ الإجابة قد حصلت، فسُرَّ بذلك، وجمع الوجوه والأكابر وعرَّفهم، وذكر عميد الملك لهم في هذا فصلاً مضمونه: أن السلطان يذكر نعمة الله عنده، وبلوغَه ما لم يبلغه أحد من قبله، بسبب هذه الوصلة بأمير المؤمنين، فأظهرت الجماعةُ السرورَ، ثم تقدَّم السلطان إلى عميد الملك بالمسير مع خاتون إلى بغداد متولي العقد، وبعث معها فرُّوخاً الخادمَ الخاص، وأصحبها مئةَ ألف دينار من مهر بنت الخليفة، وآلاتِ ذهب وفضة، وقال: إن لم يُنعِم الخليفةُ ويُجِبْ إلى تسليمها. فأخذ فروخ[2] برسم خدمتها، والقيام على باب حجرتها، وجهَّز معها جماعةً من الأكابر، فأُشير على عميد الملك بأن يأخذ خَطَّ التميمي بذلك، فراسله وقال: السلطانُ شاكرٌ لِما عرفته من خدمتك، وأُريد أن تكتب

(١) أبو قَلَمون: ضرب من ثياب الروم يتلوَّن للعيون ألواناً. مختار الصحاح (قلم).
(٢) في (ف): فأقعد فروخاً.

خطَّك بذلك لنقف عليه، فنتحقَّق خدمتك، ونختصَّ مجازاتك، وأكون أنا على بينةٍ من أمري. فلم يقدم على ذلك، وقال: الذي وردَتْ فيه ما تضمَّنَتْه التذكرة إن لم تقع الإجابة إلى الإعفاء من هذا الأمر الذي لم تَجْرِ به عادة. وكتب خطَّه بهذا، فثَقُل على عميد الملك ما فعله، وقد كان وقع تقصيرٌ في تفقُّده والجماعةَ الذين في صُحبته، وسببُه عميدُ الملك؛ بأن كان متغيِّظاً على الخليفة، وعَلِم أنه لا شيء في يده منه، وأنه لم يتمَّ مُرادُه حيث لم يكتب [خطَّه][1] ليجعله حجة على الخليفة، وخاف في إتمام العزم في المضيِّ إلى بغداد، فيكون بصورة عاجز، ولم يتمَّ الأمر على يده، فدافع بالمسير، وأمره السلطان فقال: قد كتبتُ إلى هزارسب حتى يحضر مئة ألف دينار، ولا يُخرج من الخزانة شيئاً [وإنَّا على انتظاره. فقال له السلطان: لا تفعَلْ، وخذ من الخزانة]، فإنا يقبُح بِنا أن لا يكون في خزانتنا ما نصرفه في هذا الأمر. فلمَّا بطل ذلك وضع الأمراء والحُجَّاب الذين أمرهم بالمسير إلى بغداد، فراسل السلطان وقال: هوذا يُنفِذُنا إلى الخليفة في هذه الوصلة، فما الثقة بأنه يفعلها ويُسلِّم ابنته إلينا، وربما لم يفعل فَعُدْنا وما قضينا حاجتَه، وصار من ذلك قباحةً وسُبَّةً. فقال: إنْ فعلَ فذاك، وإن لم يفعل فعودوا. وقد كان قال في أثناء ذلك: يجب أن تضرب عن هذا الأمر صفحاً، فإنما أردنا أن نعلم رأيَ الخليفة فينا، وموضِعَنا عنده، وتُقدِّمَ بتسريح الرسل. ثم عدل عن ذلك، ورجع فتمَّم العزم الأول، وأطلق للرسل ما لم يكن على قدر أملهم، ولا افتقدهم ولا رآهم إلا يوماً واحداً وهو الأول، وأما قريش فذكره عند الملك بالقبيح، ونسبه إلى الغدر الصريح، ونهبِ دار الخلافة، ولا بُدَّ من مقابلته على فعلِه وطردِه عن أعماله، ثم جاءه خبرُ وفاته في أثناء ذلك، وأما ابنُ وثَّاب فأجابه إلى ما التمسه، وسار عميد الملك والأمراء والحُجَّاب وأرسلان خاتون والقضاة والشهود فوصلوا بغداد يوم الخميس، وخرج أمين الدولة ابن دارست إلى النهروان، والتقى عميدَ الملك وخدَمَه، وجاء عميد الملك فجلس على باب الري إلى أن جاءت خاتون، ودخل معها دارها، وانصرف إلى دار المملكة، فنزل بها، ولم يَعْلَم بالديوان، وأنفذ من وقته إلى العميد أبي الفتح وهو بدار

(١) ما بين حاصرتين هنا وفي الموضع الآتي من (ف).

الخليفة، وبعث إليه بخاتمه، فجاء فعاتبه وقال: أكلتَ ضمان بغداد سنة ولم توفِ ديناراً وتعتصم بدار الخليفة؟ ثم وكَّلَ به، فشفع الخليفةُ فيه وخاتون، فأزال عنه التوكيل أياماً، ثم قبض عليه وقيَّده ثم ضربه، وبقي في الاعتقال إلى خدمةٍ بألف دينار، وضمِنَه سُرْخاب، وحمله إلى باب السلطان، فلمَّا كان يوم الاثنين لأربع بَقِين من جمادى الأولى حضر إلى بيت النُّوبة وفيه أبو الفتح بن دارست، وأنهى إلى الخليفة حضورَه وحضورَ الجماعة الذين معه، فقيل: النهار قد انصرف، والوقت قد أزف، ويكون يوماً آخر. فنهض عميد الملك ولم يعُدْ، وظهر من ابن دارست في حقه تقصيرٌ، وبعث عميدُ الملك إلى أرسلان خاتون في خطاب الخليفة في معنى الوصلة، فخاطَبتْه، وبان له أنَّ الشروط التي شرطها مع التميمي، والاقتراحات لم يكن فيها جوابٌ مُحرَّر، وجرى كلام طويلٌ حاصلُه أنَّ الخليفة قال: إن أُعفيتَ من هذا الأمر، وإلَّا خرجتَ من البلد. وأطلق عميدُ الملك لسانَه، وأرعدَ وأبرق، فقال: قد كان يجب أن يقع الامتناع الكُلِّي من الأول، ولا يكون اقتراح، وهذا الامتناع سعى في دمي مع السلطان. ثم أظهر عميدُ الملك الغضبَ، وبعثَ خيمةً ضربها بالنهروان، وعزم على الخروج، فسأله أبو منصور بن يوسف وقاضي القضاة التوقُّفَ ويُكاتبا الخليفة، وخوَّفاه وأرهباه، وساق الأمرَ إلى العقد على أن يشهد عميد الملك وقاضي قضاة الري على نفوسهما أن لا يطلُبا الجهة إلى أربع سنين، وأفتى الحنفيُّون بأن العقد صحيحٌ والشرط باطل، وأفتى الشافعيون بأن العقد باطلٌ إذا دخله شرط، فرجع عن الإجابة.

ووصل عميد الملك إلى الخليفة، فوعظه ومنعه ممَّا قد لجَّ فيه، وقال: أنا أردُّ هذا الأمر إلى رأيك وديانتك، وقد علمتَ ما فيه من الوهم على بني العباس، ولم تجْرِ لهم به عادة، واتفق أن كتاب السلطان وصل إلى عميد الملك يأمره بالرفق بالخليفة، وأن لا يكون خطابُه إلا على الوجه الجميل، بسبب أنَّ كتاباً كُتب من الديوان إلى خُمارتِكين الطُّغْرُلْبي يشكو ـ فيما يبدو ـ من عميد الملك، واطِّلاع السلطان عليه، وكتب الطُّغْرُلْبي إلى عميد الملك أنَّ السلطان غيرُ مؤثرٍ لشيء مما جرى، ولا يلزم الخليفةَ هذا الحال، فسكن الخليفةُ واطمأنَّ، وكتب عميد الملك إلى السلطان يستأذنه فيما يفعل، وأقام يرعد ويبرق، والخليفةُ يحتمله، واجتاز يوماً ومعه ابن دارست على مسجد وعلى بابه

مكتوب: معاوية خال علي، فأنكر ذلك، وأمر بعضَ الغلمان بمَحْوِه، وقال: أما تستحيون؟ تكتبون على مساجدكم هذا؟! ونال من معاوية وبني أمية، وعمل له ابن دارست دعوةً في الديوان، فشرع يأكل وغلمانه يتصافعون بمخادِّ الديوان حتى تقطَّعت.

وحضر الديوان يوماً وعليه ثيابٌ بيض، وتحته بغلة بيضاء، فعُوتب، فقال: هذا هو السنة. وكان آخرُ الأمر أن الخليفة جلس في جمادى الآخرة، وحضر عميد الملك والقضاة وغيرهم، فشرع عميد الملك يستطعم الخليفة الكلام، ويقول: أسأل مولانا أمير المؤمنين الدخولَ بذِكْرِ ما شَرُفَ به ركن الدين الخادم الناصح العبد المخلص فيما رغب عنه[1]، وسمَتْ نفسه إليه؛ ليسمع الجماعة. فقال: نحن بنو العباس، خير الناس، فينا الإمامة والزعامة إلى يوم القيامة، من تمسَّك بنا أرشد واهتدى، ومن ناوأنا ضلَّ وغوى. وقد سطر في هذا المعنى ما فيه كفاية، وأسبلت الستارة، وانصرف عميد الملك مُغضَباً، وسار عشية الثلاثاء السادس والعشرين من جمادى الآخرة طالباً هَمَذان، ومعه المال والجواهر، وبقي الناس وَجِلين خائفين.

قال محمد بن الصابىء: وقفتُ على ثَبْتِ ما حُمل إلى بغداد، وهو مئة ألف دينار، وألف ثوب من أجناس مختلفة، وألفان ومئتان وخمسون قطعة جوهر، ومئة وعشرون لؤلؤة، وزْنُ كلٍّ واحدة من مثقال إلى ثلاثة، ومن الياقوت الأحمر والبلخش ست مئة قطعة وأربعين قطعة، ومن الفيروزج ثمان مئة وخمسون قطعة، ومن الزُّمرُّد القصب الكبار ثمانية وعشرون قطعة، ومن المينا اثنتا عشرة قطعة، ومن الحُليِّ أربعة عشر قطعة، منها تاج مُرصَّع، وأسورةٌ وحلق وخواتيم وفصوص ياقوت وخلاخلة مُرصَّعة وسروج ومراكب وأواني وأخاوين وخوانجات وزبادي ذهب، كلُّها مرصَّعة، وطسوتٌ وأباريق ونحوها، ومن الفُرش واللُّحف والمخادِّ والزلاول الروميات والطنافس الإبريسم وما أشبهها، ومن الجواري خمس وثلاثون جارية، كلُّ جارية على فرس بدَسْت ثياب وأطواق الذهب، وعشرون وصيفة، وثمانون من الخيل والبغال، ومئة

(١) في (خ): فيما يرغب، والمثبت من (ف).

حمارة، ومن الخِيم والخَرْكاوات شيء كثير، وكلُّ هذا جهاز خاتون زوجة السلطان ما زاد فيه السلطان إلا مئة ألف دينار.

و[فيها] كَسفت الشمس في هذا الوقت على ساعتين من يوم الأربعاء جميعها، وظهرت الكواكب بأسرها بالنهار، وسقطت الطيور من طيرانها، وكان المنجمون قد حكموا أنه يبقى سدسُها، فلم يبقَ منها شيء، وكان انجلاؤها على أربع ساعات وكسر، ولم يكن الكسوف في غير بغداد وأقطارها[1].

وفيه ضمن ابنُ فضلان ضياع الخليفة بثمانين ألف دينار، وكان ظالماً، فجاء أهل الضياع يتظلمون، ومنعوا الخطيب من الخطبة وشعثوا[2] واستغاثوا، فلم يُجابوا بشيء، وثار العوام على ابن فضلان، وأرادوا قتله، فانهزم، فحمله الخدم إلى باب المراتب، [ونظم القاضي في القائم شعراً يُذكر في ترجمته، وأوله: ولَّيتَ أمرَ المسلمين عدوَّهم].

وفي هذا الشهر برز السلطان من باب هَمَذان إلى الري، وأنفذ خُمارتِكين الطُّغْرُلْبي على مقدمته إلى الري، وحفظها من ابن عمه قُتُلْمِش، وعزم على المسير إليه بنفسه يحاصره في كُردكوه ونواحيها.

وفي رجب ورد رسول عميد الملك إلى أبي نصر يذكر أن كتاب السلطان ورد عليه أن الخليفة إذا لم يُجِبْ إلى الوصلة التي سألناها فطالِبْه بتسليم أرسلان خاتون إليك، ورُدَّها إليَّ لأسير بنفسي إلى قتال قُتُلْمِش، وبعد انفصالي عنه أسيرُ بنفسي وأتولَّى الخطاب في هذا الباب، وأمر بترك المال والجهاز ببغداد، وأنه أراد العَوْدَ من الطريق، فخاف أن لا ينضبط له العسكر إذا عاد إلى بغداد للنُّفرة الواقعة بين الخليفة والسلطان، ويقول: وقد أعدتُ هذا الرسول لنقل خاتون إلى دار المملكة إلى حين اجتماعي بالسلطان وإصلاح هذه القضية، وكاتب أرسلان خاتون بمثل ذلك، فازداد الانزعاجُ، ودافع الخليفةُ عن الجواب، وشرع رئيس العراقَين في خرق الهيبة والحشمة، وهجم

(١) الخبر في المنتظم ١٦/ ٦٨ـ٦٩.

(٢) في (م١): وشفعوا. ولعلها: وشغبوا، من الشغب.

دار الخليفة مراراً، وأخذ من التجأ إليها، وقبض على ابن مهدويه مُقدَّم الأنبار الذي بعثه الخليفة، والعمامة واللحاف من تحت تاج الخليفة، والخليفة يشاهده، فاستغاث بالخدم الذين كانوا على الرَّوشن، فلم يُغنوا عنه، وعاقبه وأخذ خطَّه بمال، فأنفذ الخليفة منصور بن يوسف إليه، واستعظم ما جرى، ولطف به، ورفق حتى خلصه من يده، وأدخل يده في الإقطاعات للخليفة والحاشية والخدم، وطالبهم بما أخذ منهم، فجاء السوادية إلى تحت التاج، واستغاثوا وقالوا: إمَّا أن تدفعَ عنا المطالبة أو ترُدَّ ما أخذتَ.

وسار[١] رئيس العراقَين بالناس السيرة الجميلة، وجلس للمظالم بنفسه، وأباد المفسدين، واطَّرح كلَّ لذة وراحة، حتى أمنت الطرق في البلد وجميع السواد، وصار الرجال والنساء يمشون في الليل والنهار كيف ما شاؤوا، وكفَّ[٢] أذى العجم عن الناس، وأقام الطرق للخُفراء، فدرَّت القوافل[٣]، وكثُرت واتسعت الأرزاق، وماتت بعض المغنيات فحُمِلَتْ تركتُها إلى داره، فقال: ما هذه؟ فأخبروه، فقال: ردُّوها على أهلها. ونادى أن السلطان قد ردَّ المواريث الحشرية إلى ذوي الأرحام، واتفق أنه مات إنسان وله بنت وخلف ثلاثة آلاف دينار، فقيل له: إن السلطان يستحقُّ النصف. فقال: بالأمس نادينا بأمر، واليوم ننقضُه، ردُّوا عليها مال أبيها. واتَّفق في هذا اليوم أنَّ امرأةً ماتت بالحريم الخليفي، وخلفت بنتاً وخزانةً فارغةً، فاعترضها ابن العطار الناظر في المواريث من قِبل ديوان الخليفة، فباع الخزانة بدينار ونصف، فأعطى البنت خمس عشرة قيراطاً، وأخذ الباقي، فقال الناس: يالله العجب من التفاوت بين الفعلين. وأرَّخوا ذلك، وضُرب الدراهم، ورُفع التعاملُ بالقراضة، وكان ذلك قد أعيى الوزير قبلَه ولم يراقب خليلاً في حقٍّ يتوجَّه عليه، ولم يُغْضِ عن صديق في رخصة تقع منه، ورفع عدة مكوس، فاتصلت الألسن بالدعاء له، وكانت سيرته وسياسته شبيهةً بسيرة

(١) قبلها في (م) و(م١) زيادة: وفيها توفي رئيس العراقين أبو أحمد النهاوندي.

(٢) في (م) و(م١): وأوكف.

(٣) في (م) و(م١): وأقام الخفراء بدرب القوافل.

عميد الجيوش، ومخالفةً لما عهد وعرف، وعمرت بغداد من الجانبين، وكان ميله إلى عمارة الجانب الغربي أكثرَ؛ لخرابه، وكانت أيامُه نعمةً من الله؛ لأنه ورد بعد الحرب والفتن والخوف والحريق والنهب.

وقد حكى[١] محمد بن هلال [الصابىء في «تاريخه» قضايا عجيبة، منها أنه قال]: حضرتُ يوماً عنده وهو على رَوْشن داره في قصر عيسى ينظر إلى دجلة، ويقول: لا حول ولا قوة إلا بالله [العلي العظيم]. فقلت: مالَكَ؟ فقال: تعالَ وانظُرْ. فجئتُ، فإذا المقتولُ تحت داره غريقٌ يدور ولا يبرح. فقال: هذا يستغيث بي على من قتله، ولا أدري ما أصنع في أمره. فقلت: سعادتُكَ زائدةٌ، ونيَّتُكَ جميلةٌ، وطويَّتُكَ سليمةٌ، وما أظنُّ الأمر يخفى عليك. فتقدم بإخراج المقتول وتجهيزه ودفنه، وانصرفتُ، فلمَّا كان بعد أيام حضرتُ عنده زائراً على عادتي، فقال لي: وجدتُ قاتله. قلتُ: وأين هو؟ قال: هم ثلاثة في الاعتقال. فأحضرهم وهم أكراد، فاستنطقهم، فأقرُّوا بقتله، فقال: إنما أخَّرتُ قتلهم حتى تسمع إقرارهم، ثم أمر بقتلهم فقُتِلوا، فقلت: كيف وقعوا لك وهذا أمر لا يمكن البحث عنه ولا الاطِّلاع عليه؟ قال: بعثتُ إلى جميع النواحي العليا [إلى تكريت] أسأل، فلم أقِفْ له على خبر، فأحضرتُ أهلَه، وقلت لهم: حدِّثوني عنه. قالوا: خرج في اليوم الفلاني لبعض حوائجه ولم يَعُدْ. قلت: هل تعرفون له عدواً [أو تتَّهمون به أحداً؟] قالوا: قد كان بينه وبين قوم من الأكراد ينزلون بقُرْبنا سَواءٌ[٢]، فإن كان دُهِيَ[٣] فالظاهر أنه منهم. فأنفذتُ إلى الأكراد المذكورين، فسألتهم عنه، فتغيَّروا، فقرَّرتُهم، فأقرُّوا، وأنعم اللهُ عليَّ بإظهار ذلك على يدي.

ومنها أنه كان ببغداد رجلٌ أعجميٌّ يعرف بأميرك، كان يهجم دور الناس نهاراً، ويأخذ أموالهم، وكان يؤدي إلى عميد العراق كلَّ يوم ديناراً [وعميد العراق هو الذي غرقه البساسيري]، فدخل أميرك على صيرفي وأخذ كيسه وفيه ذهب، فلمَّا أصبح الصيرفي استغاث وضجَّ، وكانت دارُه إلى جانب دار قاضي القضاة ابن الدامغاني، فلم

(١) في (خ) و(ف): قال، والمثبت من (م) و(م١) وهو الأليق بالسياق.

(٢) السَّواء: الخَلَّة القبيحة. المعجم الوسيط (سوأ).

(٣) دُهي: أُصيب بداهية، والداهية هنا: الأمر المنكر العظيم. المعجم الوسيط (دهي).

يشعر بأميرك إلا وقد قبض على يده وقال: مالَكَ؟ أنا أخذتُ خرقتك وفيه بهرجٌ، وأريد [أن] أحملك إلى عميد العراق، وأضع الخرقة بين يديه، ويرى ضَرْبَكَ البُهرج. فخاف الصيرفيُّ، وقال: يا أخي، أنت في حِلٍّ من الخرقة. وهو يقول: لا واللهِ، وما أُفارقُكَ إلى عند العميد. فاستغاث بأصحاب القاضي، فسألوا أميرك فيه، حتى أخذ منه خمسة دنانير والخرقة ومضى، ولمَّا ولي رئيسُ العراقيين بلغه خبر العجمي أميرك، فأخذه [ليلاً] [فغرقه] ولم يُطلِعْ أحداً على خبره، فأمن الناس.

وفي يوم الخميس لأربعٍ بَقِينَ من رجب خلع الخليفة على طراد الزينبي، وردَّ إليه نقابة العباسيين، فانحدر إلى البصرة، واستخلف ببغداد أخاه أبا طالب، وخلع بعد ذلك، فأقام على أبي الفتح أسامة بن أبي عبد الله أحمد بن أبي طالب العلوي، وولَّاه نقابة الطالبيين[١].

وفي يوم الجمعة الثاني عشر من شعبان هرب خُمارتِكِين الطُّغْرُلْبي وهو على كُردكوه يحاصر قُتُلْمِش.

ذكر السبب:

كان السلطان مشغوفاً به حتى خَصاه، وكان يدخل معه على خاتون؛ لقلة صبره عنه، فاستفحل أمرُه، وصار الحُجَّاب والأمراء يَقِفون على رأسه، وكان عميد الملك يحسده لقربه من السلطان، ولمَّا شغب الحُجَّاب والغلمان على السلطان عند انصرافه من توريز، خرج إليهم، وأزال شغبهم، فأطاعوه وتفرَّقوا، وقيل للسلطان: إن الذي فعلوه بمواطأةٍ منهم، فخلع عليه، وزاد في إقطاعه قِرْمِيسين وقريةً زيادة على ما يُعهد منه، ثم اطَّلع على ما في طوية السلطان له، فاستشعر منه، وسار إلى قِرْمِيسين ـ وكان قريباً منها رجلٌ كرديٌّ يُقال له: سعدُ وحكان ـ في قِلاع[٢] وقد قطع الطُّرُق، وأخاف السُّبُل، وقتل من أصحاب السلطان جماعةً وفي قلب السلطان منه شيء عظيم، فاتَّفق لخُمارتِكِين من السعادة أنَّ سعدوحكان لمَّا بلغه قربُه منه نزل إليه مستهيناً به، مكشوفَ

(١) الخبر في المنتظم ١٦/ ٦٩ـ٧٠.

(٢) القِلاع؛ جمع قِلْع: وهو شراع السفينة. المعجم الوسيط (قلع).

الرأس، بقميص رومي، فقاتله، فاستظهر عليه سعدوحكان، فجاءه سهم عائر فذبحه، واستولى خُمارتِكِين على أصحابه وقلاعه، وأنفذ رأسه إلى السلطان وأقام بمكانه مدافعاً مقاطعاً، وبعث السلطانُ عميدَ الملك إلى بغداد، فاجتاز به، وقال له: أنا ماضٍ إلى بغداد، قد خلا السلطان بمن يأنس به، ويجب أن تعود إليه وتكون في خدمته، فربما طال تأخُّري عنه. وتحالفا وتعاقدا، وسار عميد الملك إلى بغداد، وخُمارتِكِين إلى السلطان، ولمَّا ورد عميدُ الملك بغداد ظهر له أنَّ بين خُمارتِكِين وبين أبي تراب بن الأثيري صاحب الخليفة مكاتباتٍ، يقول فيها خُمارتِكِين: إنَّ السلطان ما يُؤثر أن ينقل على الخليفة، وإنما عميد الملك يفعل هذا ليتقرب إلى السلطان، ولمَّا عاد عميد العراق إلى السلطان عرَّفه ذلك، وأن مكاتباته إلى ابن الأثيري منعت الخليفة من الإجابة إلى الوصلة، واستشهد على ذلك بأشياء أثبتت في نفس السلطان ذلك، وبلغ الطُّغْرُلْبي ذلك وأنَّ السلطان قد تغيَّر عليه، وكان السلطان يحاصر القلعة التي فيها قُتُلْمِش، فهرب الطُّغْرُلْبي في شعبان في ستةٍ من غلمانه، ومعه من الجَمَّازات[1] والخيل ما استظهر به، فأرسل السلطان ابنابجيل خلفه، وكتب إلى البلاد بخبره والتحرُّز منه والتلطف في أخذه، وكوتب رئيس العراقيين [بذلك، ونسب عميد الملك هربه إلى أبي تراب بن الأثيري، وأن الخليفة علم به، وكان في كتاب السلطان إلى رئيس العراقيين]: وهذا جرى من الخليفة الذي قتلتُ أخي في خدمتِه، وأنفقتُ أموالي في نصرتِه، وأهلكتُ خواصي وحاشيتي وعسكري في محبَّتِه، أن يُخبِّب مملوكي، ويُفسد نظامي، ويفعل بي ما فعل، ثم تقدم إلى الرئيس بقبض ما في يد الخليفة ويد الحاشية من الإقطاعات، وبترك ما كان في أيام القادر، وأن يطالبه بتسليم أبي تراب المهتمِّ بخُمارتِكِين، فحضر الرئيس ببيت النُّوبة، وعرض ما أُنهي إليه، فقال الخليفة: أمَّا الإقطاعات فبين يديكم، وأما ابن الأثيري فليس لِما نُسِبَ إليه أصلٌ ولا حقيقة، ويحضر قاضي القضاة فنستحلفه بالأيمان التي تُبرىء ساحته، فأما المطالبة بتسليم

(١) الجمَّازات؛ جمع جمَّازة: وهي مركب سريع يتخذه الناس في المدن. المعجم الوسيط (جمز).

خواصنا وأصحابنا وثقاتنا ممَّا لا يفعله، وتقدم لكم. فانزعج الناس وخافوا، وتوقَّفَ الخليفةُ، وفعل الرئيس ما أمره به السلطان، وأما خُمارتِكِين فإن ابنابجيل تبعه، فسلك طريقاً أتلفت[1] جَمَّازاته وخيله، وبقي مع خُمارتِكِين فرسٌ واحدٌ وغلامان، فقصر به فرسُه، ووصل إلى ناحية بِيَزْدَجَرد، وكان بها خادم كان قد ضربه قديماً وكسر يده وحنق عليه، فقال خُمارتِكِين الطُّغْرُلْبي للغلامين: ادخُلا فاشتريا لي فرساً غيرَ هذا. ونام على سطح، فدخلا، فرآهما الخادم، فعرفهما، فقال: ما الذي تصنعان ها هنا؟ فاختلف كلامُهما، فقتلَ أحدَهما. وقال للآخر: اصدُقْني وإلَّا ألحقتُكَ به. فقال: نحن مع الطُّغْرُلْبي. ودلَّه، فجاء وهو نائم فقيَّده، وقتل الغِلمان الذين كانوا معه، ووصل ابنابجيل في ذلك اليوم إلى يَزْدَجَرد، فتسلَّمه وعاد به إلى السلطان، فقام أولاد إبراهيم ينَّال وقالوا: هذا قتل أبانا، ونسأل تسليمه إلينا. فسلَّمه إليهم بإشارة عميد الملك، فقتلوه، وجاؤوا برأسه إلى السلطان [وسنُّه نيِّف وعشرون سنة.

وفي ذي القعدة كتب السلطان][2] إلى رئيس الرؤساء كتاباً يتضمن استعمال القبيح في حقِّ الخليفة، وخرقِ الهيبة، ورفعِ الحشمة، وإلى أرسلان خاتون بالانفصال عن دار الخليفة إلى دار المملكة إلى حين يَرِدُ من يسير معها إلى السلطان، وشرع رئيس العراقَين في أخذ أصحاب الخليفة من داره ومصادراتهم، ومدَّ يده إلى الجوالي، وكان مغلُّها في كل سنة ألفاً وخمسَ مئة دينار، وكانت داخلةً في إقطاع الخليفة، فصعُبَ عليه ذلك، فراسل رئيس العراقَين بأبي منصور بن يوسف وقال: إن ركن الدين ما جعل هذه لنا فيأخذها منا، وهذا أصل من أصول الشريعة تتعلَّق بنا فلا يجوز صرفُه عنا. فقال الرئيس: فهو ذا أُخاطر بنفسي مع سلطاني في خدمة الخليفة، وخلفي أعداء ينقلون إلى السلطان عني أنني مقصِّرٌ فيما أعتمده في حقِّ الخليفة، وقد كنتُ أرجو أن الأمر ينصلح، وما أراه إلا قد تفاقم، وتزايدت الوحشة، والكتب واردةٌ بكل ما يزيد الوحشة والنُّفرة. فقال له ابن يوسف: أفرِجْ عنا، فنحن في تدبير أمر الوصلة، ونريد أن نراسل السلطان فيها. فرفع يده.

---

(١) في (خ): قلعت، والمثبت من (ف).

(٢) ما بين حاصرتين من (ف).

وفيها تُوفِّي

الأمير أحمد بن مروان

أبو نصر، الكردي، أمير ميَّافارقين وديار بكر.

ذِكْرُ طرف من أخباره:

قد ذكرنا بداية أمرهم ومقتل أخاه ممهد الدولة في سنة إحدى وأربع مئة، وإقامة أحمد مَقامه، ولقَّبه القادرُ نصرَ الدولة، واستولى على ديار بكر وميَّافارقين وله اثنتان وعشرون سنة، فأقام والياً ثلاثاً وخمسين سنة، وأحسن السيرة، وعمر الثغور وحصَّنها، وأمنت[1] الرعية في زمانه، ووَزَر له أبو القاسم المغربي مرتين، وعنده مات، ووَزَر له فخر الدولة محمد بن جَهير، وكان عنده الحبل الياقوت الأحمر الذي كان لبني بُويه، اشتراه من ورثة الملك أبي منصور بن أبي طاهر، وأنفذَه إلى طُغْرُلْبك مع هدايا كثيرة تساوي ثلاث مئة ألف دينار، ومعها مئةُ ألف دينار عيناً، وهذا الحبل الياقوت هو الذي قدَّمه السلطان للخليفة لمَّا نزل من الحديثة واجتمع به في البهو، وكان أبو نصر مُدارياً للملوك، إذا قصده عدوٌّ يقول: كم مقدار ما تنفق لردِّه؟ فإذا قيل له: مئة ألف دينار مثلاً، بعث بها إلى العدو ليدفع شرَّه عنه، وأمِنَ على عسكره من المخاطرة. وكان جواداً سخياً، والرعية معه آمنون على أموالهم وحريمهم، وتزوَّج عدةً من بنات الملوك، ولم يتنعَّم أحدٌ من الملوك مثل تنعُّمه، كان في قصره ثلاثةُ آلاف جارية عمالات، يبلغ شِرى الواحدة من ألف دينار إلى خمسة عشر ألف دينار، وملَكَ خمسَ مئة سُرِّية سوى توابعهنَّ، وخمسَ مئة خادم، وكان في مجلسه من الأواني والآلات والجواهر ما تزيد قيمته على مئتي ألف دينار، ورأى من الالتذاذ بالدنيا والراحة ما لم يرَه غيرُه، ورخُصتِ الأسعارُ في زمانه، وتظاهر الناس بالأموال، ووفد إليه الشعراء، وسكن عنده العلماء والزُّهَّاد، وبلغه أن الطيور تخرج من الجبال إلى القرى في الشتاء فتُصاد، فتقدَّم بفتح الأَهْراء[2]، وأن يُحمَلَ إليها من الحَبِّ ما يُشبِعُها، فكانت الطيور في ضيافته طول عمره، ولا يتجاسر أحدٌ أن يصيد طيراً.

---

(١) في (ف): وامتنعت.

(٢) الأهراء؛ جمع هُرْي: وهو البيت الكبير الضخم الذي يجمع فيه مال السلطان. اللسان (هرا).

وبعث له القائم بأمر الله الخِلَعَ السنيَّة، وفيها الطوق والسواران ما عدا التاج، وكان فيها فرش بمركب ذهب من مراكب الخليفة، وجاءه من مصر هدايا وتحف وخِلَعٌ، ولقَّبَه صاحبُ مصر عزَّ الدولة، وجاءه رسول ملك الروم بالهدايا والتُّحف، واجتمع الكلُّ عنده، فأحضرهم وجلس في قصره، وأجلس رُسُلَ الخليفة عن يمينه، ورُسُلَ صاحب مصر عن شماله، والروميَّ بين يديه، ولبس خلعةَ الخليفة، وأعطى الرسل عطاءً عظيماً، ومالاً كثيراً، وخِلَعاً سنيَّةً، فانصرفوا شاكرين.

وأوقف الأوقاف على أبواب البر والصدقات، وأدار رسوم ميَّافارقين، وقصده الشعراء، وامتدحه التِّهاميُّ بقصائد.

قال المصنف رحمه الله: ورأيتُ في «تاريخ ميَّافارقين» أنَّ الملك العزيز بن بُوَيه وفد عليه، وقدَّمَ له الحبل الأحمر الياقوت، ومصحفاً بخطِّ عليٍّ عليه السلام، وقال له: قد حملتُ إليك الدنيا والآخرة. فقبِلَ الجميع، وقدَّم له أموالاً كثيرة، وتُحفاً عظيمةً، وأنزله بأسعرد، فأقام بها إلى أن توفي مُكرَّماً، وحُمِلَ تابوتُه إلى الكوفة، فدفنه عند أهله، وكان أبو نصر مع لذَّاته واشتغاله بما كان فيه لم تفُتْه صلاة الفجر في وقتها طولَ عمره، ولا ظلمَ أحداً من خلق الله تعالى، ولا تعدَّى على أحد، ولا مدَّ عينيه إلى حريم أحد، ولا خلا بامرأة ليست له بمحرم. وقيل لبعض أصحابه: قد قيل: إن أيام نصر الدولة كانت ثلاثاً وخمسين سنة. فقال: لا، بل مئة وستُّ سنين. قيل: وكيف؟ قال: لأن لياليه كانت أحسنَ من أيامها.

ومن واقعاته أنه قدم عليه مُنجِّمٌ من بلاد الهند، وكان حاذقاً، فأنزله وأكرمه، وقال له يوماً: أيها الأمير، يخرج على دولتك بعدك رجلٌ قد أحسنتَ إليه وأكرمتَه، فيأخذ الملك من ولدك، ويقلع البيتَ، ولا يلبَثُ إلا مدةً يسيرة ويؤخذُ منه. فأفكر ساعةً، وكان الوزيرُ ابنُ جَهير واقفاً على رأسه، فرفع رأسَه إلى الوزير وقال: إن كان هذا صحيحاً فهو هذا الشيخ. فقبَّل ابنُ جَهير الأرض، وقال: اللهَ اللهَ يا مولانا، ومن أنا؟ قال: بلى، إن ملكتَ فأحسِنْ إلى ولدي. وكان ابن جَهير قد اطَّلع على الخزائن والذخائر وارتفاع البلاد، فقال ابن جَهير لبعض أصحابه من يوم ما قال المنجِّم ما قال: وقع في قلبي صِحَّةُ كلامه، فكان كما قال. قال: فلمَّا مات الأمير في تاسع عشرين

شوال من هذه السنة عن سبع وسبعين سنة ـ وقيل: تجاوز الثمانين ـ ودُفِنَ بجامع المحدثة بميَّافارقين، ثم بنَتْ له ابنتُه ستُّ الملك[١] قبةً إلى جانب الجامع، ونُقِلَ إليها، وكان قد عهد إلى ولده نظام الدين أبي القاسم نصر بن أحمد، وكان أخوه أبو الحسن سعيد الكبير، وابنُ جَهير هو الوزير، فبايع ابنُ جَهير والناسُ أبا القاسم نصر بن أحمد، واستقرَّ الأمرُ له، ولم ينازعه أحدٌ من بني أعمامه وإخوته، ثم نازعه أخوه سعيد، فلم يقدِرْ عليه، فسار إلى باب السلطان طُغْرُلْبَك وشكا إليه، فأرسل معه جيشاً خمسة آلاف فارس، فنزلوا على باب ميَّافارقين، فخرج الوزير ابنُ جَهير إلى سعيد فأصلح أمره، وأعطاه مالاً، ووفَّقَ بينه وبين أخيه نظام الدين، وصرف عسكرَ السلطان، وأقام سعيدٌ عند أخيه مُكرَّماً، ثم بعث القائمُ إلى نظام الدين في سنة خمس وخمسين وأربع مئة ـ وقيل: سنة أربع وخمسين ـ يستدعي إليه الوزير ابن جَهير، فجهَّزه في أحسن زيٍّ وأجمل جهاز، وبعث معه بالتُّحف والهدايا والأموال، فاستوزَره الخليفة، فكان بنو مروان يفتخرون ويقولون: وَزَر لنا ابنُ المغربي وزيرُ الحاكم خليفةُ مصر، ووَزَر وزيرُنا للخليفة. ثم كان زوال أمر بني مروان على يد ابن جَهير سنة سبع وسبعين وأربع مئة، وسنذكره إن شاء الله تعالى. وانفصل سعيد عن أخيه نظام الدين، ومضى إلى ألب أرسلان، وكان طُغْرُلْبَك قد مات[٢].

[وفيها تُوفِّي]

علي بن محمد بن يحيى[٣]

أبو القاسم، السُّلمي، الدمشقي، صاحب دويرة الصوفية بدمشق، ويعرف بالسُّمَيساطي، وقفها على الصوفية، ووقف علوَّها على الجامع [قال الحافظ ابن عساكر]: ووقف أكثرَ أمواله على أبواب البر، وكانت وفاته عاشر ربيع الآخر، ودُفن بهذه الدار [قلت: وقد رأيت] قبره عند السقاية، [والواجب أن يكون عند المحراب؛ لأنه أجدر بتحصيل الأجر والثواب]، وزعم قومٌ أنه أوصى أن يُدفن هناك تواضعاً.

---

(١) في (خ): الملوك، والمثبت من (ف).

(٢) الترجمة مختصرة في المنتظم ١٦/ ٧٠ـ٧١.

(٣) تاريخ دمشق ١٢/ ٥٣٤ـ٥٣٥ (مخطوط ـ نشر دار البشير).

[قال الحافظ: حدَّث عن أبيه وجده، وقد روى الحديث عن عثمان بن علَّان الذهبي وغيره، وروى عن السُّميساطي جماعةٌ منهم الخطيب أبو بكر وأبو القاسم النسيب وغيرُهما]، وأثنى عليه ابن ماكولا وقال: كان متقدماً في علم الهيئة والهندسة، فاضلاً في فنون كثيرة.

السنة الرابعة والخمسون وأربع مئة

فيها في المُحرَّم ورد الخبر بأن صاحب مصر قبض على أبي الفرج بن المغربي وزيره، [واستوزر أبا الفرج البابلي، ثم ردَّ ابن المغربي]، إلى كتابة الجيش، وهي رتبته قبل الوزارة، ولم يكن قبله وزير يُعزَلُ فيعود إلى قديم تصرُّفه.

وفيه ولد صاحِبُ مصر الأمير مكين الدين.

وفي يوم الخميس تاسع عشر صفر خرج أبو الغنائم بن المحلبان إلى باب السلطان طُغْرُلْبَك بإجابة الخليفة إلى الوصلة.

ذكر السبب:

كانت الكتب قد وردت من السلطان إلى بغداد وواسط والبصرة بإدخال اليد في إقطاع الخليفة والحاشية، وكانت الأطراف بتعديد ما فعل من الجميل دفعة [بعد دفعة][1] وما كان من المقابلة من ردِّ عميد الملك وأعيان الدولة خائبين من الوصلة، وخرج الكلام إلى ما ينافي قانون الطاعة ومقتضى الخدمة وقطع المكاتبة إلى الخليفة، وكان من جملة ذلك كتاب إلى قاضي القضاة أبي عبد الله بن الدامغاني: من شاهنشاه المعظَّم ملك المشرق والمغرب، وذكر ما جرَتْ به العادة، وقال من جملته: وقاضي القضاة وإن كانت أوقاتُه مقصورةً على العلم وتدريس الفقه فهو مندوبٌ إلى ما يؤدِّي إلى حسم الخلاف، وتمهيد أسباب الأسلاف، ولمَّا عاد الشيخ الجليل عميد الملك إلى حضرتنا شرح من حُسنِ سَمْتِه وهَدْيه وتجرُّدِه في إدراك ما طلبناه وخطبناه ما ازددنا ثقةً به، وهو يعلم أن تلك الوصلة لم تكن عن جفوة حتى يستوجبَ بها قبيحَ المكافأة على جميع ما قدَّمناه من المآثر، ولا يخفى ما قدَّمناه من أنواع الاهتمام، وأوحيناه من

(١) هذه الزيادة من (ف)، والمنتظم ١٦/ ٧٢.